أحمد غنيم*

وعد بلفور.. بين عصبة الأمم وصك الانتداب

مقدمة

رسالة قصيرة من حوالي مئة كلمة، كان لها تأثير كبير ومصيري في تاريخ المنطقة العربية بشكل عام وفلسطين بشكل خاص، أدت إلى تغيرات هائلة في الجغرافيا السياسية وفي التكوين الاجتماعي، ليس في فلسطين فقط، بل في العديد من الدول المحيطة، وأنتجت واحدة من أعظم مآسي القرن العشرين، ساهمت في تشريد مئات آلاف الفلسطينيين من وطنهم وألقت بهم إلى حياة اللجوء والاغتراب، وما زال ملايين الفلسطينيين يعانون البؤس والحرمان ومواجهة الموت في مخيمات اللجوء، على خلفية استمرار الصراع الذي أنتجته تلك الرسالة.

لم يتوقف الجدل، على المستوى الفكري والسياسي والقانوني، حول الرسالة التي أرسلها اللورد آرثر جيمس بلفور وزير الخارجية البريطانية سنة ١٩١٧ إلى اللورد ليونيل وولتر دي روتشيلد، والتي تضمنت وعد حكومة بريطانيا بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. ومنذ بدأ سعي بريطانيا إلى إقرار الرسالة رسمياً من قبل مؤسسات الدولة في بريطانيا داخل البرلمان والحكومة، لقيت معارضة شديدة من اليهود البريطانيين أنفسهم، ومن قياداتهم في الحكومة البريطانية نفسها، فقد تصدت لها قيادات التيار الاندماجي، ومنهم دورين صموئيل مونتاجو وزير شؤون الهند في وزارة جورج لويد التي أقرت وعد بلفور، غير أن الرسالة قد تكون العامل الأهم الذي حسم النقاش داخل الحركة الصهيونية حول فكرة الوطن القومي وموقعه الجغرافي بين تيار الصهيونية السياسية والصهيونية العملية.

بين هذا وذاك ،رفضت الدولة العثمانية الموافقة على منح اليهود

* قيادي مقدسي وباحث في التاريخ السياسي.

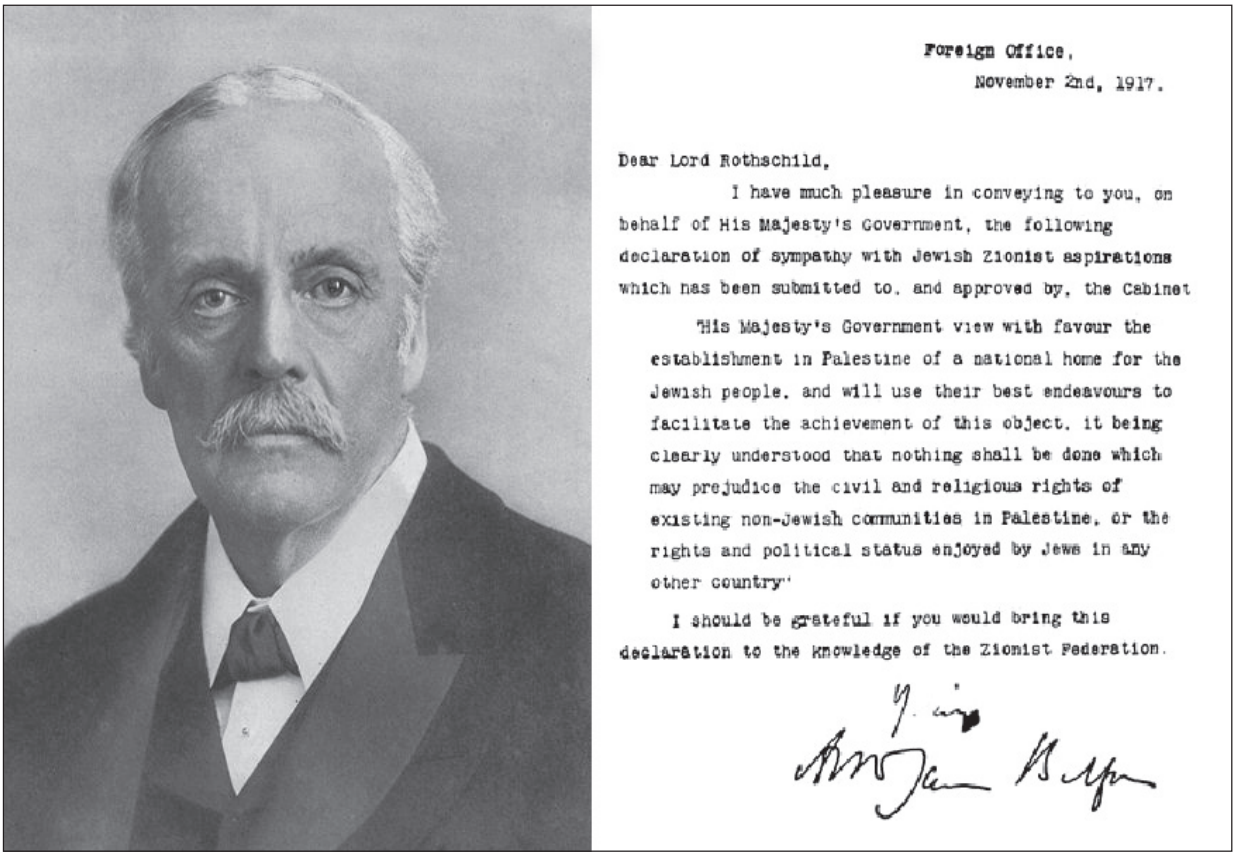

Foreign Office,
November 2nd, 1917.

Dear Lord Rothschild,

I have much pleasure in conveying to you, on behalf of His Majesty's Government, the following declaration of sympathy with Jewish Zionist aspirations which has been submitted to, and approved by, the Cabinet

'His Majesty's Government view with favour the establishment in Palestine of a national home for the Jewish people, and will use their best endeavours to facilitate the achievement of this object, it being clearly understood that nothing shall be done which may prejudice the civil and religious rights of existing non-Jewish communities in Palestine, or the rights and political status enjoyed by Jews in any other country'

I should be grateful if you would bring this declaration to the knowledge of the Zionist Federation.

بلفور ووعده

وطناً في فلسطين ومنعت هجرة اليهود إليها، ورفض الفلسطينيون بشكل خاص والعرب بشكل عام وعد بلفور وقاوموا هجرة اليهود إلى فلسطين، لكن بريطانيا أنتجت بالقوة والنفوذ واقعا سياسياً وديمغرافياً جديداً صعباً ومعقداً في فلسطين، غيّر البنية الاجتماعية والسياسية بشكل دراماتيكي.

تتناول هذه الورقة موضوع تقييم إمكانية اعتبار رسالة بلفور التي تضمنت الوعد المذكور وثيقة دولية وقيمتها القانونية في القانون الدولي وأثرها في حق الشعب الفلسطيني في السيادة على أرضه، وسوف تتضمن الورقة مراجعة حول فكرة الانتداب وأهلية عصبة الأمم في اعتمادها والمصادقة على صك الانتداب البريطاني في فلسطين .

نص رسالة آرثر بلفور إلى ليونيل روتشيلد

وزارة الخارجية /في الثاني من نوفمبر/ تشرين الثاني سنة ١٩١٧

يسرني جدا أن أبلغكم بالنيابة عن حكومة جلالته، التصريح التالي: الذي ينطوي على العطف على أماني اليهود والصهيونية، وقد عرض على الوزارة وأقرته:

إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جليا أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى، وسأكون ممتنا إذا ما أحطتم الاتحاد الصهيوني علماً بهذا التصريح.

المخلص آرثر بلفور

وعد بلفور: أسباب وخلفيات تاريخية

سعت بريطانيا ولأسباب متعلقة بأزمتها أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها، إلى استصدار ذلك الوعد لمواجهة المسألتين، "المسألة الشرقية" و"المسألة اليهودية"، عبَّرت الأولى عن مظاهر ضعف وانهيار الدولة العثمانية، وبروز أطماع دولية من الدول الاستعمارية الأوروبية في تركة "الرجل المريض"، وتفاقم الصراع الدولي في حينه، والحرب العالمية الأولى، التي وجدت بريطانيا نفسها عشيتها وأثناءها مهددة بخسارة نفوذها في العديد من

لم يتوقع أحد أن يكون للحركة الصهيونية الوزن والتأثير الذي تمتعت به بسبب تقاطع مصالحها مع مصالح بعض أطراف الصراع الدولي خلال الحرب العالمية الأولى، وسخر البعض من غرور قادة الحركة الصهيونية حين انفجرت الحرب، وبدا مؤكداً أن البناء الصهيوني الصغير سيتحطمُ و تذروه الرياح.

مستعمراتها، ليس فقط لصالح أعدائها بل لصالح حلفائها أيضاً، كفرنسا التي كانت لها أطماع واضحة متعلقة بمصر والشام وفلسطين، خاصة منابع المياه وقناة السويس، ما دفع بريطانيا إلى توقيع اتفاقية سرية مع فرنسا هي اتفاقية سايكس بيكو، كشفتها الثورة البلشيفية بعد انتصاها على حكم القيصر، وكانت روسيا طرفاً في تلك الاتفاقية، المسألة الثانية هي المسألة اليهودية وتمثلت بأفواج المهاجرين اليهود الهاربين من اضطهاد الدولة الروسية إلى أوروبا، والذين شكلوا تهديدا اجتماعيا وسياسيا بسبب نمط الحياة الغريب الذي اتبعوه في حصر أنفسهم في مجتمعات مغلقة سميت الغيتو، صعّبت اندماجهم في الدول التي هاجروا إليها، وكانت بريطانيا نفسها[1] أصدرت مجموعة من القوانين ضد الهجرة اليهودية من روسيا إلى أوروبا، بمبادرة من آرثر بلفور نفسه عندما كان رئيسا للوزراء ما بين سنوات ١٩٠٣ – ١٩٠٥، ولم يكن أي من الأسباب التي ادعاها بلفور بعد ذلك كتبرير لوعده لليهود بفلسطين والمتعلقة بالتعاطف الديني والنزوع لتأييد المطالبة بحقوق تاريخية لليهود في فلسطين يشغل بال بريطانيا أو بلفور، الأمر الذي رفضته غالبية يهود بريطانيا، بمن فيهم وزراء في حكومة جون ويلد التي أقرت الوعد، بل تمكن[2] إدوين مونتاجو وزير شؤون الهند من إسقاط مصادقة البرلمان البريطاني على رسالة بلفور في المرة الأولى حين عرضت على البرلمان، مستغلا غياب بفلور وجون ويلد عن الجلسة، كما ولم تكن الأسباب التي ادعاها حاييم وايزمان المتعلقة باكتشافاته العلمية عن فعالية الأسيتون في الصناعات العسكرية لها أي وزن حقيقي في استصدار الوعد المشؤوم، فقد كان اللقاء الأول الذي جمع وايزمان ببلفور هو فاتحة التقاط بلفور لفكرة إنشاء جسم غريب حاجز ومانع يخدم أطماع بريطانيا وحلفائها في فلسطين والشام بشكل خاص وفي المنطقة العربية بشكل عام.

كان قلق بريطانيا من حلفائها المنافسين لها في مستعمراتها يوازي قلقها من أعدائها، يقول آرثر مكماهون في شهادته عن مراسلاته مع الحسين بن علي، وعن وعود بريطانيا المتناقضة[3] "كانت الإمبراطورية البريطانية في خطر، كنا مستعدين لإعطاء وعود متناقضة حتى لا نخسر أرضاً كسبناها بالقتال، ولولا أننا فعلنا ما فعلناه لقضي علينا من حلفائنا الفرنسيين، إذا لم يهزمنا أعداؤنا الاتراك والألمان".

وعد بلفور ومصالح أطراف الصراع الدولي

لم يتوقع أحد أن يكون للحركة الصهيونية الوزن والتأثير الذي تمتعت به بسبب تقاطع مصالحها مع مصالح بعض أطراف الصراع الدولي خلال الحرب العالمية الأولى، وسخر البعض من غرور قادة الحركة الصهيونية[4] حين انفجرت الحرب، وبدا مؤكداً أن البناء الصهيوني الصغير سيتحطمُ و تذروه الرياح. افتخر زملاء هرتسل وتلامذته بإنجازاته وأهمها، جعل الصهيونية عاملاً سياسياً تقر به دول العالم الكبرى، وتبجح ماكس نوردو زميل هرتسل الأقرب في خطابه أمام المؤتمر الصهيوني السادس في بال – ٢٤ آب ١٩٠٣، "بأن أربع دول هي أعظمها وتسيطر على الكرة الأرضية أعربت عن عطفها إن لم يكن مع الشعب اليهودي فعلى الأقل على الحركة الصهيونية: الإمبراطورية الألمانية أعربت عن عطفها، بريطانيا قرنت عطفها بالاستعداد العملي لتساعد الصهيونية، الحكومة الروسية القيصرية أعلنت خططها لمساعدتنا، والولايات المتحدة اتخذت خطوات دبلوماسية توحي بالأمل بأنها ستكون عطوفة حين يحين الوقت".[5] غير أن المواقف المتعاطفة مع الحركة الصهيونية لم تكن سوى تعبير عن مصالح مؤقتة لأطراف الصراع عشية الحرب العالمية الأولى وأثناءها، لذا خضعت تلك

لم يكن الصراع بين الدول الأوروبية على تركة "الرجل المريض" (الإمبراطورية العثمانية- التركية) جديداً . فقد احتدم في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، واستطاعت بعض هذه الدول أن تقضمَ هذا الجزء أو ذاك، لكن التركة كانت أصعب من أن تتفق على توزيعها الدول الاستعمارية المتصارعة قبل الحرب العالمية الأولى.

المواقف لتغيرات وتبدلات وفقاً لتطورات الصراع الدولي ومصالح أطراف الصراع، ولم يكن موقف اليهود في دول الصراع أفضل من ذلك، فقد شابها الكثير من التناقضات خاصة بين يهود بريطانيا وألمانيا. حيث انقسم الصهيونيون جوهرياً بين هذين المعسكرين، فالصهاينة الألمان ناصروا امبراطوريتهم الإمبريالية، والصهاينة البريطانيون ناصروا إمبراطوريتهم الاستعمارية، "فالصهيونية في إنجلترا تكتسب نكهة تميل إلى أن تتحول إلى وطنية بريطانية دنيا، وطنية بريطانية قائمة على التصاق وهمي بقطر خيالي لم يره أحد ولم يعرفه أحد."[٦]

انقسم قادة الحركة الصهيونية بشكل واضح بين معسكري الصراع في الحرب العالمية. فقد عمل قادتها في ألمانيا من مقر المنظمة الصهيونية عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى في برلين، على توظيفها في خدمة السياسة الألمانية، وعلى الرغم من[٧] نقل مقرها الرئيس إلى كوبنهاغن المحايدة، ظلوا على صلة مع ألمانيا أكثر مما كان مع الحلفاء،[٨] والثابت أن جناح الصهيونيين الموالين لدول المركز كان قوياً، ومن مؤيدي التعاون مع تركيا كان دافيد بن غوريون، وبن زفي، اللذان كانا يؤيدان دمج يهود فلسطين في الإمبراطورية التركية، وعارضا سياسة وايزمان جابوتنسكي القائمة على التحالف مع الحلفاء باعتبار أنها تضر بيهود فلسطين.

لم يكن الصراع بين الدول الأوروبية على تركة "الرجل المريض" (الإمبراطورية العثمانية– التركية) جديداً . فقد احتدم في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، واستطاعت بعض هذه الدول أن تقضمَ هذا الجزء أو ذاك، لكن التركة كانت أصعب من أن تتفق على توزيعها الدول الاستعمارية المتصارعة قبل الحرب العالمية الأولى، إذ أزال نشوب الحرب وضع التوازن الذي حال دون تداعي الإمبراطورية العثمانية، وأصبحت تركة الرجل المريض بين الأسباب التي يدور حولها القتال بين الكتلتين المتحاربتين.

وتواصل التنافس عليها بين دول التحالف، فقد كان معروفاً قبل الحرب العالمية الأولى أن لكل من الدول الحليفة: روسيا القيصرية وبريطانيا وفرنسا مطامع في هذه التركة تصطدم بعضها ببعض، ولذلك لم يكن من الممكن أن تؤدي وحدة المصالح في محاربة دول المركز – الإمبراطوريات في ألمانيا والنمسا– المجر وتركيا– إلى إلغاء تصادم المطامع، بل إلى محاولة تسويتها بشكل من الأشكال وبطريقة لا تمزق الحلف بينها. لذلك عملوا من خلال مفاوضات سرية في لندن وباريس وبتروغراد على الوصول إلى اتفاق بين الدول الأساسية الثلاث على تقسيم التركة العثمانية بينهم. فكانت اتفاقية سايكس بيكو في نيسان وأيار ١٩١٦ بتبادل وثائق بين وزارات خارجية الدول الثلاث تلك الاتفاقية التي فضحها الثوار البلاشفة بعد انتصارهم. [٩] أظهرت اتفاقية سايكس بيكو أن نوايا الدول الاستعمارية وعلى رأسها بريطانيا تجاه فلسطين سابقة لوعد بلفور وهي أكبر من أن تحصر بالتعاطف مع حقوق مزعومة لليهود في فلسطين[١٠]" إن نوايا الدول الحليفة بشأن فلسطين حتى عام ١٩١٦ جسدها اتفاق سايكس– بيكو، وبموجبه، كانت البلاد ستشوه وتمزق إلى أقسام فلا تبقى هناك فلسطين". مع ذلك، لم يغب العامل الصهيوني في الاستراتيجية الاستعمارية البريطانية عن المنافسة مع فرنسا، سواء أكان ذلك يتعلق باستخدام مسألة الوطن القومي في حماية مصالح بريطانيا في المنطقة، أم في مسألة التنافس مع فرنسا. يقول وايزمان بوضوح: "في حال وقوع فلسطين في دائرة النفوذ البريطاني وفي حال تشجيع بريطانيا استيطان اليهود هناك، فسوف نستطيع خلال عشرين أو ثلاثين سنة من نقل مليون يهودي أو أكثر إليها فيطورون البلاد ويشكلون حارساً فعالاً يحمي قناة السويس".[١١] وفقا لما كتبه رئيس وزراء بريطانيا لاحقاً.[١٢] والغريب في الأمر أن يكون نصير المشروع الوحيد الآخر في الوزارة لويد جورج، ولا حاجة

لم تكن بريطانيا تتجاهل أهمية منحها ذلك الوعد لليهود لتستبقَ وعداً ألمانيا بنفس الاتجاه، كما صرح لويد جورج "إن قيادة أركان الجيش الألمانية في ١٩١٦ ألحت على الأتراك أن يلبوا مطالب الصهيونيين بشأن فلسطين"، "وأن الحكومة الألمانية كانت في أيلول ١٩١٧ تبذل مساعي جدية للاستيلاء على الحركة الصهيونية ". لا شك أن المصلحة العليا البريطانية كانت العامل الحاسم في إعلان وعد بلفور بدون اهتمام بمقترحات الصهيونيين وغيرهم.

بي للقول إنه لا يهتم أبدا باليهود، لا بماهيتهم ولا بمستقبلهم، ولكنه يعتقد أنه من انتهاك الحرمة السماح بانتقال الأماكن المقدسة في فلسطين إلى حوزة أو حماية[١٣]" فرنسا اللا أدرية الملحدة". فغالباً ما قام المستعمر بتغليف أطماعه بالنزعة الدينية. كانت الاتفاقات تتغير بسرعة خلال الحرب، ولم تكن وعود بريطانيا أو غيرها من الدول الاستعمارية سوى حركات في اللعبة الدبلوماسية. وكانت بريطانيا على قناعة أن مَنْحها وعداً لليهود في فلسطين، سوف يخدم مصالحها على نطاق دولي أوسع في الحصول على تأييد الرأي العام الأميركي من خلال قيادات صهيونية مؤثرة في محيط الرئيس الأميركي ويلسون، قد يساهم في انضمام أميركا إلى الحرب إلى جانب الحلفاء، لذا حرصت بريطانيا على تقديم نص وعد بلفور إلى الرئيس الأميركي وودرو ويلسون الذي وافق عليه قبل إعلانه، ففي ١٩١٧/١٠/١٦ أرسل[١٤] الكولونيل هاوس الدبلوماسي الأميركي برقية إلى وزارة الحرب البريطانية يعلمها فيها موافقة الرئيس الأميركي والحكومة الأميركية على نص التصريح وعلى إصداره باسم بريطانيا، ثم تبع ذلك إصدار الكونغرس الأميركي قرارا في العام ١٩٢٢ أيد إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين ، وسبق أن أعلنت فرنسا في ١٩١٨/٢/١٤، تأييدها للتصريح وفي ١٩١٨/٥/٩ أعلنت إيطاليا تأييدها له.

ولم تكن بريطانيا تتجاهل أهمية منحها ذلك الوعد لليهود لتستبقَ[١٥] وعداً ألمانيا بنفس الاتجاه، كما صرح لويد جورج[١٦]" إن قيادة أركان الجيش الألمانية في ١٩١٦ ألحت على الأتراك أن يلبوا مطالب الصهيونيين بشأن فلسطين"،[١٧]" وأن الحكومة الألمانية كانت في أيلول ١٩١٧ تبذل مساعي جدية للاستيلاء على الحركة الصهيونية ". لا شك أن المصلحة العليا البريطانية كانت العامل الحاسم في إعلان وعد بلفور بدون اهتمام بمقترحات الصهيونيين وغيرهم.

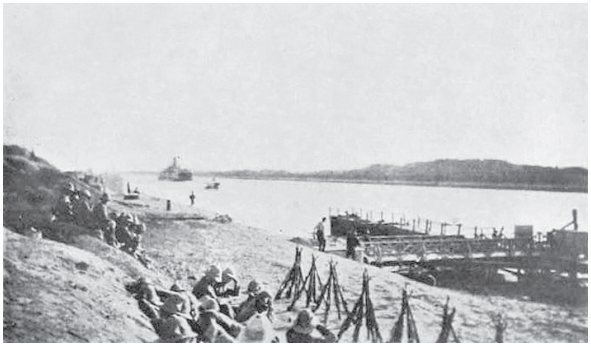

قناة السويس في صورة تعود للحرب العالمية الاولى.

وعد بلفور لحظة صدوره: "تصريح فردي من شخص غير ذي صلة"

لم يكن لوعد بلفور– الذي ما زالت آثاره ونتائجه تؤثر في حياة شعوب ودول عدة إلى يومنا هذا– أي قيمة قانونية لحظة صدوره، من حيث كونه رسالة فردية من آرثر بلفور إلى ليونيل وولتر دي روتشيلد، فهو تصريح فردي كما نصت الرسالة نفسها في سطرها الأول، موجه إلى شخص عادي لا يتمتع بصفة التعاقد الدولي[١٨]" تكون الوثيقة بين أطراف ذات مكانة اعتبارية دولية" شخص دولي اعتباري، دولة أو هيئة أو منظمة دولية. فلم تمتلك الرسالة المذكورة القيمة اللازمة لتصبح وثيقة دولية حتى لو أخذنا بالاعتبار أنها جاءت بالنيابة عن الحكومة البريطانية، لأن أحد أطرافها لا يتمتع بصفة التعاقد الدولي. ووفقا للقانون الدولي وتعريف المعاهدات الدولية أُخرجت التصريحات الوحيدة الطرف unilateral declaration من كونها وثيقة دولية أو معاهدة.[١٩] ويستثنى أيضًا من صفة الوثائق والاتفاقيات الدولية: المذكرة memorandum، الاقتراح proposal، الكتاب الشفوي note verbale، المحضر process verbal، التسوية

يتضح مما تقدم في هذا الجانب أن وعد بلفور لم يتخط حدود التصريح الفردي لحظة صدوره، فقد عبَّر عن موقف الجهة التي صدر عنها من موضوعة محددة، ولم يكن لتلك الجهة، بلفور نفسه ولا الحكومة البريطانية، أي صلة قانونية بالمكان الذي تحدث عنه الوعد "فلسطين" ولا الجهة الممنوح لها- "اليهود"، ولا بموضوع الوعد "الوطن القومي لليهود". ولم تحصل بريطانيا على أي موافقة أو قبول من صاحب الولاية على فلسطين في ذلك الوقت وهو الدولة العثمانية.

المؤقتة modus vivendi، تبادل المذكرات exchange of notes، التصريحات الوحيدة الطرف unilateral declaration، وهي بيانات تصدرها دولة من جانبها توضح فيها موقفاً معيناً من مسألة ما، "لا يمكن أن تكتسب صفة المعاهدة الجارية"، ومن الواضح أن رسالة بلفور كانت تفتقد لأي من المصوغات التي تمنحها القيمة القانونية الدولية سواء بالمعايير الدولية المتبعة لنفاذ المعاهدة الدولية منذ معاهدة وستفاليا ١٦٤٨ التي أرست مبدأ سيادة الدولة كأول اتفاق دبلوماسي في العصور الحديثة أرسى نظاما للعلاقات الدولية؛ أو في مرحلة عصبة الأمم، كما نصت[٢٠] المادة ١٨ من ميثاق العصبة في إجراءات المصادقة والتسجيل أن "كل معاهدة أو ارتباط دوليٌّ تعقده دولة عضو في عصبة الأمم من الآن فصاعدا يجب تسجيله لدى الأمانة العامة ونشره في أقرب وقت ممكن ولن تكون أي معاهدة ملزمة، كما لن يكون أي ارتباط دولي ملزم ما لم يسجل"، أو وفقا لميثاق الأمم المتحدة كما نصت المادة ١٠٢: "كل معاهدة وكل اتفاق دولي يعقده أي عضو من أعضاء الأمم المتحدة بعد العمل بهذا الاتفاق، يجب أن يسجل في أمانة الهيئة وأن يقوم بنشره بأسرع ما يمكن ، ليس لأي طرف في المعاهدة أو اتفاق دولي لم يسجل وفقا للفقرة الأولى من هذه المادة أن يتمسك بتلك المعاهدة أو ذلك الاتفاق أمام أي فرع من فروع الأمم المتحدة." [٢١] كذلك تفتقد رسالة بلفور لأي من المصوغات التي تمنحها القيمة القانونية الدولية، وفقاً للتطور اللاحق في نظام الوثائق والمعاهدات الدولية، حسب معاهدتي فيينا لقانون المعاهدات عامي ١٩٦٩ و ١٩٨٦ . [٢٢] تعرف المعاهدة الدولية على أنها "اتفاق مكتوب يتم بين أشخاص القانون الدولي بقصد ترتيب آثار قانونية معينة وفقا لقواعد القانون الدولي العام"، وتتطلب إجراءات محددة للمصادقة والتسجيل والانضمام ، كما وتتطلب رضى الأطراف ذات العلاقة، حيث تبطل المعاهدة التي يشوبها الإكراه أو التهديد أو التدليس والخداع . ومن المتفق عليه في النظم القانونية الداخلية أن العقد قوامه الإرادة التي يفصح عنها الأطراف من كامنِ النفس إلى العالم الخارجي والتي جاءت نتيجة لإحداث أثر قانوني معين، والإرادة المقصودة هي الإرادة الحرة السليمة البريئة، ومع هذا فان الرضا تشوبه عيوب تعرف بعيوبِ الرضا والمتمثلة في الغلط،، التدليس، الإكراه، إفساد ذمة ممثل دولة، المحل". [٢٣] لم تحصل رسالة بلفور على موافقة ورضى الشعب الفلسطيني صاحب العلاقة الأساس ولا على موافقة الدولة العثمانية صاحبة الولاية .

يتضح مما تقدم في هذا الجانب أن وعد بلفور لم يتخط حدود التصريح الفردي لحظة صدوره ، فقد عبَّر عن موقف الجهة التي صدر عنها من موضوعة محددة، ولم يكن لتلك الجهة، بلفور نفسه ولا الحكومة البريطانية، أي صلة قانونية بالمكان الذي تحدث عنه الوعد "فلسطين" ولا الجهة الممنوح لها– "اليهود"، ولا بموضوع الوعد "الوطن القومي لليهود". ولم تحصل بريطانيا على أي موافقة أو قبول من صاحب الولاية على فلسطين في ذلك الوقت وهو الدولة العثمانية، حيث كانت فلسطين حتى تاريخ الرسالة قانونياً جزءا من ولاية بيروت طرابلس[٢٤] في الدولة العثمانية، ولم تمنح الدولة العثمانية أي موافقة على ذلك الوعد أو الرسالة،[٢٥] بل رفضته في مؤتمر الصلح من خلال إصرارها على تعديل معاهدة سيفر ١٩٢٠ التي نصت على الاعتراف بالوطن القومي لليهود في فلسطين، وتم حذف البنود ٩٢ و ٩٤، ٩٥، التي أجحفت بحقوق تركيا بما فيها البند المتعلق بوعد بلفور، في معاهدة سيفر واستبداله[٢٦] بالبند ١٦ في معاهدة لوزان ١٩٢٣، وفقا لنص المادة الذي سيرد في مكان آخر من المقال. هذا إضافة إلى أن بريطانيا لم يكن لها أي علاقة تمثيلية بالمكون الاعتباري المختلق الذي نصت عليه الرسالة – الشعب اليهودي ، والصهيونية – لتنوب عن مصالحه في عصبة الأمم.

بقيت وعود بريطانيا المتناقضة بلا أي قيمة قانونية، واعتبرت من سياسات التكتيك الاستعماري لخداع الشعوب والدول الحليفة، إلا ما صدر منها ضمن رؤية استراتيجية استهدفت خدمة المصالح البريطانية، فعملت على توثيق العهود التي خدمت استراتيجيتها في الحفاظ على مصالحها ونالت لها المصادقة من الهيئات والمؤتمرات الدولية، التي نصت على إنهاء الحرب العالمية الأولى، وفي مقدمة تلك الوعود كان وعد بلفور.

الشريف حسين و "مكماهون".

تحول وعد بلفور إلى وثيقة دولية

في ١٩١٨/٢/٨ أرسل بلفور[٢٧] برقية إلى الحسين بن علي باسم الحكومة البريطانية ودول الحلفاء جاء فيها "حكومة صاحب الجلالة البريطانية تؤكد مرة أخرى وعودها السابقة بتأييد استقلال العرب ومساعدة البلاد العربية التي لم تنل استقلالها بعد الحصول عليه بعد الحرب". ألا يعتبر هذا وعدا من بلفور بمساعدة البلاد العربية في الحصول على الاستقلال، فما الذي أعطى وزناً وقيمة لوعد بلفور الذي قدمه لروتشيلد وهو شخص غير ذي صلة، ولم يعط أي قيمة قانونية لهذه الرسالة أو الوعد الذي منحه للعرب رغم صدوره عن نفس الشخص ممثلاً لنفس الجهة الرسمية، علماً أن الرسالة المشار لها هنا قُدمت لهيئات دولية ذات صلة، لكنها لقيت مصير وعود مكماهون للحسين بن علي.

بقيت وعود بريطانيا المتناقضة بلا أي قيمة قانونية، واعتبرت من سياسات التكتيك الاستعماري لخداع الشعوب والدول الحليفة، إلا ما صدر منها ضمن رؤية استراتيجية استهدفت خدمة المصالح البريطانية، فعملت على توثيق العهود التي خدمت استراتيجيتها في الحفاظ على مصالحها ونالت لها المصادقة من الهيئات والمؤتمرات الدولية، التي نصت على إنهاء الحرب العالمية الأولى،

لم تخل معاهدة سيفر نفسها من التناقض، فبينما نصت المادة ٩٤ من تلك المعاهدة على الاعتراف بسورية كلها والعراق دولا مستقلة بشرط أن تُمد بالمساعدة من دولة منتدبة، نصت المادة ٩٢ من المعاهدة نفسها على أن يعهد بفلسطين إلى دولة منتدبة وأن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ وعد بلفور طبقاً للمادة ٢٢ لميثاق عصبة الأمم.

معاهدة الصلح في قصر فرساي.

وفي مقدمة تلك الوعود كان وعد بلفور بوطن قومي لليهود في فلسطين، الذي جعلته جزءًا من مقررات مؤتمر الصلح في باريس "مؤتمر فرساي" عام ١٩١٩، ثم جزءًا من وثيقة تأسيس عصبة الأمم وميثاقها، ثم في مقررات[٢٨] سان ريمو ومعاهدة سيفر وصك الانتداب الذي أقره ميثاق عصبة الأمم.

جاء في مقدمة قرار مجلس عصبة الأمم الذي أقر صك الانتداب ما يلي: "لما كانت دول الحلفاء الكبرى قد وافقت على أن يُعهد بإدارة فلسطين التي كانت تابعة فيما مضى للمملكة العثمانية بالحدود التي تعينها تلك الدول إلى دولة مُنتدبة تختارها الدول المشار إليها، تنفيذاً لنصوص المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم، ولما كانت دول الحلفاء قد وافقت على أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ التصريح الذي أصدرته في الأصل حكومة صاحب الجلالة البريطانية في اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني، قد وافقت أيضاً على أن تكون الدول المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ التصريح الذي أصدرته في الأصل حكومة صاحب الجلالة البريطانية في اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني سنة ١٩١٧، و أقرته الدول المذكورة لصالح إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يضر بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية الموجودة الآن في فلسطين، أو الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في أي بلاد أخرى." [٢٩]

بهذا النص تحول وعد بلفور من مجرد رسالة وتصريح فردي إلى وثيقة دولية، ضمن وثائق عصبة الأمم، ثم استمرت بريطانيا في عملية ترسيخ الحالة القانونية الدولية لوعد بلفور، وفكرة الوطن القومي لليهود في فلسطين في المعاهدات اللاحقة التي تبعت مقررات مؤتمر الصلح في باريس، خاصة معاهدة سان ريمو التي تم توقيعها في مؤتمر عقده المجلس الأعلى للحلفاء بين ١٩ و ٢٥ / ٤ / ١٩٢٠ م في مدينة سان ريمو بإيطاليا،[٣٠] والذي عقد على عجل لمواجهة قرارات المؤتمر السوري الأول[٣١] الذي عقد ٨ آذار ١٩٢٠، واتخذ قرارات تاريخية تنص على إعلان استقلال سورية بحدودها الطبيعية استقلالاً تاماً بما فيها فلسطين، ورفض ادعاء الصهيونية في إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وإنشاء حكومة مسؤولة أمام المؤتمر الذي هو مجلس نيابي، يضم ممثلين انتخبهم الشعب في سورية ولبنان وفلسطين، وتنصيب الأمير فيصل ملكًا على البلاد. قرر مؤتمر سان ريمو أن يأتي مندوب عن الحكومة التركية في ١٩٢٠/٥/١٠ ليستلم معاهدة سيفر وينقلها إلى حكومته في الآستانة لتوافق عليها دون أن يكون لها الحق في الاعتراض على ما جاء فيها.[٣٢]

لم تخل معاهدة سيفر نفسها من التناقض، فبينما نصت المادة ٩٤ من تلك المعاهدة على الاعتراف بسورية كلها والعراق دولا

مستقلة بشرط أن تُمد بالمساعدة من دولة منتدبة،[٣٣] نصت المادة ٩٢ من المعاهدة نفسها على أن يعهد بفلسطين إلى دولة منتدبة وأن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ وعد بلفور طبقاً للمادة ٢٢ لميثاق عصبة الأمم. مع ذلك لم يتسنّ لمعاهدة سيفر أن تحظى بقيمة الاستمرار القانوني، حيث تم تعديلها بمعاهدة لوزان[٣٤] عندما تمكن القوميون الأتراك من الثورة على إجحاف اتفاقية سيفر بحق بلادهم، وشكلوا المجلس الوطني عام ١٩٢٠، الذي قرر بطلان المعاهدات التي ارتبطت بها الحكومة العثمانية بعد احتلال الحلفاء للاستانة. وتمكن القوميون الأتراك من تشكيل حكومة وشنوا معركة أزمير وتمكنوا من دخول الاستانة مع المجلس الوطني في ١٩ تشرين الأول من العام نفسه. هرب السلطان محمد السادس في ١٧ تشرين الثاني، وأصبح المجلس الوطني الحكومة الشرعية الوحيدة في تركيا، وبذلك أبطل الأتراك معاهدة سيفر و استعادوا الأقاليم التي أُنتزعت منهم في الأناضول وتراقيا والجزر التركية الواقعة في بحر إيجه وشمال سورية، وعززوا ذلك من إصرارهم على عدم التوقيع على معاهدة لوزان حتى موافقة الحلفاء على إبطال البنود المجحفة بحق بلادهم في اتفاقية سيفر، كما أسلفنا، واستبدالها بالمادة ١٦ في معاهدة لوزان، التي نصت على ما يلي: "تتخلى تركيا بموجب هذا عن جميع الحقوق، أي حق من أي نوع في مكان يتعلق بالأراضي الواقعة خارج الحدود المرسومة في هذه المعاهدة، وسوف تتم تسوية مستقبل هذه الأراضي والجزر بمعرفة جميع الأطراف". وعلى الرغم من تخلي تركيا عن جميع حقوقها في الأراضي التي تحددت في الخارطة المرفقة باتفاق لوزان، وخاصة الأقاليم العربية، إلا أنها حققت حذف البند الخاص بوعد بلفور كما احتفظت لنفسها بدور في تحديد مستقبل تلك المناطق. ومع المصادقة على معاهدة لوزان عاد وعد بلفور ليفتقد الاعتراف والقوة التي اكتسبها من معاهدة سيفر التي جاءت مع خمس معاهدات أخرى لتنفيذ مقررات مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩، تنفيذا للفقرة الخاصة بوعد بلفور من المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم .

وعد بلفور: القيمة القانونية في ضوء تزييف الوقائع

يعتبر البعض أن النقاش المجرد استناداً إلى تضمين وعد بلفور في وثيقة صك الانتداب التي صادق عليها مجلس عصبة الأمم حوّلَ الوعد، على نحو تام ونهائي، من مجرد تصريح فرديّ إلى وثيقة دولية ذات قيمة قانونية، بمعزل عن أي حقائق أخرى مهما بلغت عدالتها، وبغض النظر عما حصل من تغيير في معاهدة لوزان، ودون الأخذ

الاحتجاج الفلسطيني المباشر على وعد بلفور في القدس

بعين الاعتبار عملية التضليل والتزييف التي قامت بها حكومة بريطانيا بشكل مقصود لحقائق الواقع على أرض فلسطين لحظة صدور وعد بلفور وأثناء المصادقة على صك الانتداب من قبل عصبة الأمم، فقد تبنت عصبة الأمم صك الانتداب بما احتواه من إشارة إلى وعد بلفور، بل وكلفت دولة الانتداب بتنفيذه، دون أن يتوافق هذا مع إقرار المادة ٢٢ من ميثاق العصبة: اعتبار فلسطين والشعب الفلسطيني من الفئة " أ " الجاهز للاستقلال بعد استرشاده من دولة انتداب.

قامت بريطانيا بواحدة من أكبر وأخطر جرائم تزييف الحقائق الدولية، بهدف نفي صفة الوجود عن الشعب الفلسطيني حتى لا يعتبر هو الشعب المقصود بالاستقلال، ومنح تلك الصفة لشتات من الأفراد وربما الجماعات التي تنتفي عنها علة الوجود كشعب. شملت عملية التزييف حقائق الواقع الديمغرافي والسياسي والقانوني في فلسطين، لتنفي عن الشعب الفلسطيني صفة الوجود كشعب، وتصفه بالطوائف غير اليهودية، كما ورد في نص وعد بلفور وفي مقدمة قرار مجلس عصبة الأمم المتعلق بصك الانتداب "على أن يفهم جليا أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يضر بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية الموجودة الآن في فلسطين"، وبالمقابل قامت باختراع مُكون تنتفي عنه علة الوجود القانوني وهو الشعب اليهودي ، لتوحي أنه هو المقصود بالإشارة إليه ضمن الفئة المصنفة "أ" في المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم، وهو الأمة الجاهزة للاستقلال في فلسطين والتي تحتاج إلى أن تُمد بمعونة ومساعدة

قامت بريطانيا بواحدة من أكبر وأخطر جرائم تزييف الحقائق الدولية، بهدف نفي صفة الوجود عن الشعب الفلسطيني حتى لا يعتبر هو الشعب المقصود بالاستقلال، ومنح تلك الصفة لشتات من الأفراد وربما الجماعات التي تنتفي عنها علة الوجود كشعب. شملت عملية التزييف حقائق الواقع الديمغرافي والسياسي والقانوني في فلسطين.

دولة انتداب، وأن غير هذه الأمة مجرد طوائف غير يهودية.[٣٥] علماً أن اليهود لم يكن لهم وجود بصفتهم شعب لا على أرض فلسطين ولا في أي مكان في العالم، فعدد اليهود في فلسطين لم [٣٦] يتجاوز ٨٠٠٠ نسمة حتى عام ١٨٣٨. بينما لم يتجاوزوا ٥٦ ألف نسمة من السكان وصلوا إلى فلسطين بين الأعوام ١٨٣٨ – ١٩١٩، ولم يكونوا سوى أجانب دخلوا فلسطين بطريقة غير شرعية، حيث كان السلطان عبد الحميد قد اتخذ قرارا بمنع الهجرة إلى فلسطين، وهو صاحب الولاية القانونية في حينه.

إن الجدل حول أهلية عصبة الأمم في اعتماد فكرة الانتداب أو المصادقة على صك الانتداب، لم يغير من الواقع السياسي والقانوني على أرض فلسطين شيئا لحظة اعتماد صك الانتداب، حيث كانت نسبة السكان الفلسطينيين تزيد عن ٩٢٪ بينما كانت نسبة اليهود من شعوب ودول مختلفة في فلسطين لا تتجاوز ٨٪ ، الأمر الذي يعني دون أن يطاله أي شك قانوني، أن الصفة التي تحدثت عنها المادة ٢٢ تنطبق على الفلسطينيين في فلسطين حصرا ، حتى وإن أبطنت بريطانيا– وأيدتها عصبة الأمم– غير ذلك . والقيمة القانونية التي منحتها عصبة الأمم لوعد بلفور مختلف عليها بقدر الاختلاف على أهلية عصبة الأمم بمنح تلك القيمة، لأن ميثاق عصبة الأمم في القانون الدولي هو اتفاقية ملزمة لأطرافه ولا يترتب عليه أي قيمة ملزمة لأطراف أخرى، إن هذه القيمة المذكورة تتهاوى أمام أسس وقواعد ونصوص القانون الدولي وذلك للأسباب التالية:

١. عدم انطباق أي من شروط الوثيقة الدولية القانونية على رسالة بلفور.
٢. وعد بلفور كان وما زال مجرد رسالة إلى شخص فاقد أهلية التعاقد الدولي، من وزير الخارجية البريطاني آرثر بلفور إلى دونالد روتشيلد، وقد أخرج القانون الدولي بشكل واضح لا لبس فيه التصريح والبيان في باب المعاهدات من كونه وثيقة دولية.
٣. لم يكن لبلفور ولا لبريطانيا أي صفة قانونية في فلسطين، ليست دولة احتلال ولا دولة انتداب ولا دولة اتحاد.
٤. جاء الوعد بنصه مخالفا لمبادئ ميثاق عصبة الأمم نفسه، وهو مخالف أيضا لميثاق ومبادئ الأمم المتحدة التي ورثت مهمة عصبة الأمم في حفظ السلم والأمن الدوليين وحق الشعوب في تقرير المصير .
٥. هناك جدل قانوني حول أهلية عصبة الأمم في إنشاء فكرة الانتداب وفي المصادقة على صك الانتداب، وفي الوصاية أو اتخاذ قرارات تتعلق بحق دول وأمم وشعوب غير موقعة على ميثاق عصبة الأمم وليست عضوة فيها.
٦. جاء الوعد في مضمونه مخالفا بشكل خطير للقواعد الآمرة في القانون الدولي، وقد مسَّ بشكل خطير في حق شعوب أخرى وعلى رأسها الشعب الفلسطيني في حقه في تقرير المصير.
٧. خالف الوعد التزامات بريطانيا التي منحتها لأطراف أخرى خاصة التزاماتها في اتفاقية سايكس بيكو بوضع فلسطين ضمن حكم دولي، رغم أن هذه الاتفاقية نفسها أخلت بالقواعد الآمرة للقانون الدولي وتمت في ظل غياب وعدم رضى الأطراف المعنية من الدول العربية، كما يعتبر الوعد مناقضا للوعد الذي منحته بريطانيا للحسين بن علي في رسائل متعددة.
٨. أعطت بريطانيا ذلك الوعد دون رضى الشعب الفلسطيني صاحب الحق بالسيادة على الأرض الفلسطينية
٩. أعطي الوعد دون موافقة الدولة العثمانية صاحبة الولاية القانونية على فلسطين في ذلك الوقت.

تمكنت بريطانيا من جعل وعد بلفور جزءًا من صك الانتداب ضمن مقررات عصبة الأمم، حيث أُعلن مشروع الصك المذكور من قبل عصبة الأمم بتاريخ ٦ تموز ١٩٢١، وصودق عليه في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٢، ووضع موضع التنفيذ في ٢٩ أيلول"، وذلك في تناقض واضح مع ميثاق العصبة نفسها، الذي أقر عدم جواز ضم الأقاليم التي كانت تابعة للدولة العثمانية واحتلتها الدول المنتصرة بالحرب إلى تلك الدول، وحق تلك الأقاليم في الاستقلال.

عصبة الأمم ووعد بلفور

ساد بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى مناخ معاد للحروب بعد مقتل الملايين من الناس والدمار الكبير الذي عمَّ معظم دول العالم، لذا بادر عدد من زعماء العالم إلى تأسيس هيئة دولية تحفظ السلم والأمن وتحول دون حدوث حروب أخرى، ورغم النوايا الحسنة التي رافقت تأسيس عصبة الأمم إلا أن الدول المنتصرة بالحرب وتحديداً: بريطانيا، إيطاليا، فرنسا، واليابان، جعلت مقررات مؤتمر الصلح وعصبة الأمم في خدمة مصالحه وأطماعها، وتقاسمت مناطق النفوذ في الأقاليم والبلاد التي خسرتها الدول المهزومة في الحرب، خاصة الأقاليم التي خسرتها ألمانيا والدولة العثمانية وحلفاؤهم من الأوروبيين والعرب، سواء بفصل أجزاء كبيرة من إقليم تلك البلاد عنها وإحداث تغييرات هائلة في الخارطة الدولية بما يشمل إنهاء وجود دول وإقرار ظهور دول أخرى مثل بولندا وأرمينا اللتين ظهرتا فعلاً، ودولة للأكراد حالت عوامل متعددة دون ظهورها، ومنح الاستقلال لشعوب ودول ومنع عن شعوب ودول أخرى، بما يخدم مصالح الدول المنتصرة بالحرب، الأمر الذي جعل أحد أهم المبادرين إلى تأسيس عصبة الأمم –وهو الرئيس ويلسون– يعجز عن الحصول على تأييد الكونغرس الأميركي لعضوية الولايات المتحدة في العصبة، رغم خطابه المهم أمام مجلس الكونغرس[٣٧]" لقد أُلقي على عاتق هذه الأمة العظيمة دور جديد ومسؤولية جديدة علينا أن نحترمها، ونتمنى لو أستطيع تأديتها بأعلى المستويات"، لكن هذا الخطاب لم يلق تأييد الكونغرس، الذي اعتبر أن النظام التأسيسي للعصبة هو محاولة من الدول الأوربية الاستعمارية الكبرى للاستئثار بغنائم الحرب العالمية الأولى.

وظَّفت بريطانيا نظام الانتداب في تنفيذ استراتيجيتها في مناطق عدة بما فيها فلسطين، وحرصت على تضمين وعد بلفور ضمن مقررات مؤتمر فرساي في باريس ١٩١٩، خلافا لغاية وفكرة تأسيس عصبة الأمم كما نص الجزء الأول من مقدمة معاهدة فرساي أي "إنشاء منظمة عامة للأمم ذات مواثيق توفر ضمانات متبادلة للاستقلال السياسي واحترام وحدة تراب الأمم الكبيرة والصغيرة على حد سواء"،[٣٨] وبالرجوع للغايات والأهداف التي أُنشئت من أجلها عصبة الأمم وعلى رأسها حماية حقوق الشعوب والدول الكبيرة والصغير والتخلص من مسببات الحروب ومنعها، يمكننا القول إن بريطانيا ومعها فرنسا وايطاليا واليابان حرفت مسار عصبة الأمم من لحظة تأسيسها عن تلك المبادئ والأهداف، الأمر الذي ساهم في ضعف عصبة الأمم وانهيارها. فرضت بريطانيا والدول الأربع إرادتها على مؤتمر الصلح الذي أقر إنشاء عصبة الأمم وأقر ميثاقها، مستفيدة من استبعاد دول ذات وزن دولي كبير كما حدث في استبعاد روسيا وألمانيا، وامتناع دول كبرى أخرى عن الانضمام إلى عصبة الأمم مثل الولايات المتحدة. الأمر الذي مكَّن الدول الأربع المذكورة من فرض هيمنتها على العصبة وعلى مقررات مؤتمر باريس ١٩١٩ .

تمكنت بريطانيا من جعل وعد بلفور جزءًا من صك الانتداب ضمن مقررات عصبة الأمم، حيث أُعلن مشروع الصك المذكور من قبل[٣٩] عصبة الأمم بتاريخ ٦ تموز ١٩٢١، وصودق عليه في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٢، ووضع موضع التنفيذ في ٢٩ أيلول"، وذلك في تناقض واضح مع ميثاق العصبة نفسها، الذي أقر عدم جواز ضم الأقاليم التي كانت تابعة للدولة العثمانية واحتلتها الدول المنتصرة بالحرب إلى تلك الدول، وحق تلك الأقاليم في الاستقلال، فقد صنَّفت المادة ٢٢ تلك الأقاليم في ثلاث فئات، واعترفت بشخصية الشعوب العربية بشكل عام وتقدمها، وانطبقت أحكام هذه المادة انطباقاً مباشراً على الأراضي العربية. كما جاء في نص المادة ٢٢ التي سوف يرد ذكرها معنا كثيراً لارتباطها بجوانب متعددة بموضوع ورقتنا هذه، [٤٠]" إن بعض الشعوب التي كانت من قبل تنتمي إلى

الإمبراطورية التركية قد وصلت إلى درجة من التقدم يمكن معها الاعتراف، مؤقتاً، بوجودها كأمة مستقلة، رهناً بتقديم المشورة الإدارية والمساعدة من قبل دولة منتدبة، حتى يحين الوقت الذي تصبح فيه قادرةً على النهوض وحدها، ويجب أن يكون لرغبات هذه الشعوب اعتبار رئيس في اختيار الدولة المنتدبة" .

لم تكن فلسطين مستثناة من هذه الأحكام مثل بقية الأقطار العربية، التي كانت واقعة تحت الحكم العثماني، وتم تصنيفها ضمن الفئة "أ" إلى جانب سورية العراق وشرق الأردن[٤١] التي اعتبرت جاهزة للاستقلال على أن تسترشد بدولة انتداب لفترة مؤقتة، أقرت المادة ٢٢ نفسها صك الانتداب الذي تضمن تنفيذ وعد بلفور بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.

فكرة الانتداب وموقف أطراف الصراع منها

الانتداب كلمة ظهرت في عالم الاصطلاحات الدولية مع تأسيس عصبة الأمم، وهي[٤٢] تعبير عن نظام سياسي خاص يحدد علاقات بعض الشعوب القوية المتمدنة مع بعض الشعوب الضعيفة التي ادعي أنها لا تستطيع أن تحكم نفسها بنفسها. جاءت الفكرة لتخدم مصالح الدول الاستعمارية، التي ما كان لها أن تفرض سلطتها المباشرة بشكل فج على البلاد التي سيطرت عليها بالحرب، لأنها قدمت نفسها وهي تتقدم إلى تأسيس عصبة الأمم، بثوب الراعي للسلام وحقوق الدول والشعوب الكبيرة والصغيرة، وهذا ما جاء في مقدمة ميثاق عصبة الأمم الذي أشرنا إليه في غير مكان، وتنطوي فكرة الانتداب على[٤٣] أربعة عناصر ، هي: أولاً المهمة التي يجب القيام بها، وتختلف هذه المهمة بين مستويات الانتداب كما حددتها المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم الذي أقر موضوعة الانتداب واعتمدها كنظام خاص، فالمهمةُ اتجاه الفئة المصنفة "أ" تكون المساعدة في إدارة شؤونها حتى يصبح الإقليم قادرا على إدارة شؤونه والاستقلال بنفسه، وقد صنفت المادة ٢٢ فلسطين ضمن هذه الفئة، أما اتجاه الفئة المصنفة "ب" فالمهمةُ هي استقلالها غير مضمون، أما الثالثة فمصيرها غامض، ويكاد يكون الضم أو الإلحاق بدولة الانتداب. والعنصر الثاني في فكرة الانتداب هي جهة المسؤولية، وهي وفق نص المادة ٢٢ المشار إليها "العصبة"؛ وصفة المسؤولية "وديعة بيد المدنية" وهذا يحدد طول الزمن أو قصره، وأن البلاد أو الإقليم ليس جزءا من أي كيان أو هيئة تودع لديها. أما العنصر الثالث فهو الوكيل أي "الدولة المنتدبة"، ولهذه الوكالة شروط يجب أن يراعى منها أن يكون الوكيل أو الدولة المنتدبة دولة متمدنة ولديها إمكانيات وموارد وخبرة بأمور الحكم تضعها في خدمة الإقليم المنتدبة فيه. أما العنصر الرابع فهو ضمانات القيام بالمهمة، وهي نوعين، الضمانات المسبقة، والضمانات التنفيذية. وتشمل الضمانات المسبقة وجوب تقديم دستور يوضح سقف صلاحيات الدولة المنتدبة التي لا يجوز تخطيها، والأعمال الإصلاحية التي ستقوم بها الدولة المنتدبة، بما يؤهل لقياس مستوى التقدم بالمهمة، يشمل تقديم تقارير إلى لجنة الانتدابات الدائمة التي تم إنشاؤها لغرض متابعة عمل الدول المنتدبة، وتقيم تقدمها في مهمتها،[٤٤] غير أن تلك اللجنة افتقدت لمقومات القوة اللازمة، الأمر الذي جعل منها لجنة استشارية في أحسن الأحوال، تُقدم تقريرها للعصبة التي تتشكل أساسا من دول الانتداب نفسها، ما ترك لدول الانتداب اليد الطولي دون حسيب.

لا تستطيع دولة الانتداب أن تدعي سيادتها على إقليم الانتداب ولا أن تستغله لمصلحتها خلافاً لمفهوم المستعمرات، حيث يمكنها أن تستغله بشكل كامل لمصلحتها دون أن تكون مسؤولة عن ذلك أمام أي دولة أخرى أو أن يكون هناك نهاية قانونية لاستعمارها، إذ على دول الانتداب أن تستخدم نفوذها وقوتها لصالح البلدان الواقعة تحت انتدابها وفقا للدستور المحدد سلفاً، ومن الأهمية بمكان أن نؤكد على أن قبول الشعوب الواقعة تحت الانتداب يعتبر شرطا أساسيا من شروط نظام الانتداب، بل إن اختيار دولة الانتداب حق لتلك الشعوب وفقاً للمادة ٢٢ المذكورة، الأمر الذي لم يحصل في أي من الانتدابات التي فرضت على عدد من البلدان التي كانت تحت السيادة العثمانية حتى انتهاء الحرب العالمية الأولى وتأسيس عصبة الأمم وابتداع الدول الاستعمارية لفكرة الانتداب.

صك الانتداب البريطاني على فلسطين

جاءت بنود صك الانتداب بمجملها لتخدم فكرة الوطن القومي لليهود في فلسطين، وتنفيذ وعد بلفور بتغيير التكوين السكاني فيها لصالح اليهود، وذلك بالنص على فتح أبواب الهجرة اليهودية إلى فلسطين وفقاً للمادة السادسة من صك الانتداب[٤٥] "على إدارة فلسطين مع ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق ووضع فئات الأهالي الأخرى أن تسهل هجرة اليهود في أحوال ملائمة، وأن تشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية المشار إليها في المادة الرابعة حشد اليهود في الأراضي الأميرية والأراضي الموات غير المطلوبة للمقاصد العمومية"، وضمان حصول اليهود على الجنسية الفلسطينية.[٤٦] تتولى إدارة فلسطين مسؤولية سن قانون للجنسية يجب أن يشتمل على نصوص تسهل لليهود الذين يتخذون فلسطين مقامًا دائمًا لهم اكتساب الجنسية الفلسطينية. وإنشاء المؤسسات الاقتصادية والتنموية التي تحمي وتطور مصالح اليهود في فلسطين،[٤٧]

وتشير ثمانية بنود من البنود الثماني والعشرين التي يتألف منها صك الانتداب إلى وضع آليات تنفيذ وعد بلفور بشكل مباشر ودون أي لبس، بدأً من البند الثاني: " تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي وفقا لما جاء بيانه في ديباجة هذا الصك وترقية مؤسسات الحكم الذاتي، وتكون مسؤولة أيضا عن صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الجنس والدين".

يعترف بوكالة يهودية ملائمة كهيئة عمومية لإسداء المشورة إلى إدارة فلسطين والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الأمور التي قد تؤثر في إنشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين، وتساعد وتشترك في ترقية البلاد، على أن يكون ذلك خاضعا دوما لمراقبة الإدارة."

وتشير ثمانية بنود من البنود الثماني والعشرين التي يتألف منها صك الانتداب إلى وضع آليات تنفيذ وعد بلفور بشكل مباشر ودون أي لبس، بدأً من البند الثاني: " تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي وفقا لما جاء بيانه في ديباجة هذا الصك وترقية مؤسسات الحكم الذاتي، وتكون مسؤولة أيضا عن صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الجنس والدين".[٤٨] وبينما خدمت المواد الأخرى من صك الانتداب إنشاء الوطن القومي لليهود في فلسطين ضمن موضوعات ومهام الانتداب الأخرى، لم يغفل الصك مصالح دولة الانتداب بريطانيا المباشرة العسكرية والسياسية إذ "يحق للدولة المنتدبة في كل وقت أن تستخدم طرق فلسطين وسككها الحديدية ومرافئها لحركات القوات المسلحة ونقل الوقود والمهمات".[٤٩] كما وخدم الصك مصالح الدول الحليفة لبريطانيا الاقتصادية والدبلوماسية والسياسية، حيث ورد فيه أيضًا: "يجب على الدولة المنتدبة أن تضمن عدم التمييز في فلسطين بين رعايا أي دولة من الدول الداخلة في عصبة الأمم ، ومن جملة ذلك الشركات المؤلفة بحسب قوانين تلك الدولة، ورعايا الدولة المنتدبة أو رعايا أي دولة أجنبية أخرى في الأمور المتعلقة بالضرائب أو التجارة أو الملاحة أو تعاطي البضائع أو المهن أو في معاملة السفن التجارية أو الطائرات المدنية. وكذلك يجب ألا يكون هناك تمييز في فلسطين ضد البضائع التي يكون أصلها من بلدان الدول المذكورة أو تكون مرسلة إليها، وتطلق حرية

بلفور متحدثا في افتتاح الجامعة العبرية في القدس.

مرور البضائع بطريق التوسط (الترانزيت) عبر البلاد المشمولة بالانتداب بشروط عادلة".[٥٠] ويمكننا أن نقول دون أدنى شك أن صك الانتداب ضمن بشكل كامل إنشاء الدولة الصهيونية في فلسطين كما ضمن مصالح بريطانيا وحلفائها في المنطقة . على الرغم من ذلك تباينت مواقف أطراف الصراع قبل وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى من مسألة الانتداب، فقد كان الموقف الأميركي بشكل عام وقبل رفض الكونغرس الأميركي انضمامها لعصبة الأمم يتلخص بما يلي[٥١]:

١. أن يكون لأميركا رأيٍ بخصوص أي منطقة كانت تحت سيطرة ألمانيا سابقاً.
٢. أن تحصل على نفس الفرص التجارية في مناطق الانتداب التي تتمتع بها دول الحلفاء.
٣. اقترحت أن تبقى الامتيازات لنفس الحكومات النافذة في سوريا لبنان فلسطين.
٤. أن لا يعدل أي انتداب دون موافقة أميركا.

خضعت فكرة الانتداب نفسها لجدل فقهي قانوني باعتبارها فكرة غريبة عن العلاقات والمعاهدات الدولية. دار الجدل حول أهلية عصبة الأمم نفسها في اختلاق فكرة الانتداب ومنح نفسها السلطة على أقاليم ليس لها أي أهلية بالسلطة عليها، حيث أن تأسيس عصبة الأمم جاء على صيغة تعاقدية٥٥ بين أربع دول محددة أساسية، ثم توسعت لتضم ٥٨ دولة، لم يكن بينها عدد كبير من الدول الكبرى مثل الولايات وغيرها من الدول التي اعتبرت العصبة تجمعا لدول فرضت إرادتها على مؤتمر فرساي خدمة لمصالحها.

ومع ذلك انحسر تأييد صك الانتداب بأطراف مؤتمر الصلح، ولم يحظ على موافقة عدد كبير من دول العالم بما فيها دول عظمى ذات وزن دولي كبير في حينه، فلم يحظ صك الانتداب على موافقة الولايات المتحدة الأميركية التي كان من المفترض أن تكون خامس الأعضاء الدائمين في عصبة الأمم، غير أنّ مجلس الشيوخ الأميركي، كما أشرنا، صوّت في ١٩ آذار ١٩٢٠ على قرار ضد التصديق على معاهدة فرساي، ومن ثم حال دون مشاركة الولايات المتحدة في العصبة .

كما أن دول المركز بما فيها ألمانيا والنمسا والمجر وبلغاريا، لم تكن طرفاً في معاهدة فرساي، ولم تكن معنية بصك الانتداب؛ وأخرجت الثورة البلشفية روسيا من التحالف الاستعماري ومن كل ما يتعلق بمؤامرة اقتسام الأقاليم التي كانت تحت السيادة العثمانية بما في ذلك منح اسطنبول لروسيا وفقا لاتفاق سايكس بيكو. من جهة ثانية، انتصرت تركيا على ضعفها بعد معركة أزمير وصعود القوميين الأتراك إلى السلطة وإلغاء البنود المجحفة بحقهم في معاهدة سيفر وتبديلها بمعاهدة لوزان كما سنوضح لاحقاً، مما أفقد صك الانتداب قيمة الاعتراف الدولي التي يحتاجها لتأكيدِ قيمته القانونية .

القيمة القانونية لصك الانتداب وأثره في موضوعة السيادة

يستند الانتداب البريطاني على فلسطين من الناحية القانونية إلى المادة ٢٢ من ميثاق أو عهد عصبة الأمم الذي نص على ما يلي:"إن المستعمرات والأقاليم التي لم تعد بعد الحرب تحت سيادة الدول التي كانت تحكمها من قبل والتي تسكنها شعوب غير قادرة على أن توجه نفسها بنفسها ولا سيما في ظروف مدنية العالم الحديث القاسية. إن رفاهية وتقدم هذه الشعوب يعتبران أمانة مقدسة في عنق المدنية، ويجب أن يحوي العهد الحالي ضمانات للوفاء بهذه الأمانة. إن الطريقة الفضلى لتحقيق هذا المبدأ هي أن يعهد بالوصاية على هذه الشعوب إلى أمم راقية تمكنها مواردها وتجاربها ومركزها الجغرافي من تحمل تلك المسؤولية وتقبّل تحملها فوراً. وهي تمارس تلك الوصاية منتدبة باسم العصبة".[٥٢]

اشترطت المادة ٢٢ نفسها حق اختيار الشعب لدولة الانتداب وفقًا لما جاء فيه:"إن رغبات هذه الشعوب يجب أن تكون الاعتبار الرئيسي في اختيار الدولة المنتدبة"، لكن ما جرى في حالة فلسطين كان طبعًا دون موافقة أو اختيار الشعب الفلسطيني، وهكذا كان في حالة الانتداب الأخرى. ونصت الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ على أن الجماعات "التي كانت تتبع الدولة العثمانية فيما مضى، قد وصلت في تقدمها إلى مرحلة تؤهلها أن تكون أمماً مستقلة"،[٥٣] وهذا ينطبق على الفلسطينيين بنص الفقرة نفسها، تتمثل مهمة الدولة المنتدبة في تقديم النصح والمعونة لها فحسب، واعتبر الانتداب في هذه الحالة من الدرجة "أ" ، ولما كانت الفقرة الأولى تنص على أن الدولة المنتدبة تستمر في تقديم النصح والمعونة "حتى يأتي الوقت الذي تستطيع فيه الجماعات التي كانت تتبع الدولة العثمانية أن تعتمد على نفسها"، ما يعني أن الانتداب هو حالة تفويض دولي مؤقت له بداية وله نهاية، وهي غير متعلقة بالسيادة ، التي لم تنقل إلى دولة الانتداب. وقد حسم هذا النقاش النظري الذي ثار مع بدايات ظهور فكرة الانتداب الغريبة عن العلاقات الدولية، في العام ١٩٢٩ [٥٤] عندما أعلنت بريطانيا أنها سوف تمنح العراق الاستقلال عام ١٩٣٢ ، ووقعت المعاهدة الجديدة في ٣٠ حزيران ١٩٣٠، عندها انتهى الجدل حول مسألة مدة الانتداب كتجربة غير مسبوقة في العلاقات والمعاهدات الدولية، وهذا بالضرورة أنهى الجدل حول موضوعة الانتداب والسيادة والنظريات المختلفة التي تعاملت معها، وأقر بأن السيادة على أقاليم الانتداب لم تنقل إلى الدول الكبرى أو إلى عصبة الأمم أو إلى الدولة المنتدبة، بل ظلت ملكاً لشعب الإقليم الخاضع للانتداب صاحب

السيادة أصلاً، دون أي اعتبار لما جاء في المادة ٢٢ الفقرة الثالثة "إنها تمارس تلك الوصاية منتدبة باسم العصبة".

خضعت فكرة الانتداب نفسها لجدل فقهي قانوني باعتبارها فكرة غريبة عن العلاقات والمعاهدات الدولية. دار الجدل حول أهلية عصبة الأمم نفسها في اختلاق فكرة الانتداب ومنح نفسها السلطة على أقاليم ليس لها أي أهلية بالسلطة عليها، حيث أن تأسيس عصبة الأمم جاء على صيغة تعاقدية[٥٥] بين أربع دول محددة أساسية، ثم توسعت لتضم ٥٨ دولة، لم يكن بينها عدد كبير من الدول الكبرى مثل الولايات وغيرها من الدول التي اعتبرت العصبة تجمعا لدول فرضت إرادتها على مؤتمر فرساي خدمة لمصالحها وضد مصالح الدول والشعوب الأخرى. وبعيدا عن أي نقاشات لا جدوى منها حول فكرة الانتداب بشكل عام ومكانة صك الانتداب على فلسطين بشكل خاص، يمكننا القول بما لا يدعو للشك إن صك الانتداب على فلسطين هو جزء من ميثاق عصبة الأمم ويستمد قيمته القانونية من ذلك الميثاق، الذي هو معاهدة بالمعنى القانوني وفقاً للقانون الدولي، إن الصيغة التعاقدية للدول الموقعة على عضوية عصبة الأمم جعلتها هيئة ممثلة لأعضائها ولم تمنحها صلاحيات لدى الدول غير الأعضاء، وأهم الأدلة على ذلك عدم انضمام أو التزام عدد كبير من دول العالم بعصبة الأمم وعدم اعترافها بميثاقها، ومن ضمن تلك الدول الولايات المتحدة وروسيا، وألمانيا ثم خروج اليابان من عضوية العصبة سنة ١٩٣٣ ، علماً أنها كانت عضوًا دائمًا في المجلس. وقد حصل ذلك بعد أن عبَّرت عصبة الأمم عن رفضها للغزو الياباني لأراضي منشوريا الصينية. كما أن إيطاليا، العضو الدائم في العصبة، انسحبت منها في سنة ١٩٣٧ . كذلك ألمانيا التي انضمت لاحقا للعصبة في سنة ١٩٢٦ ثم انسحبت بعد وصول أدولف هتلر إلى الحكم سنة ١٩٣٣ .

يعتبر العديد من فقهاء القانون الدولي أن عهد عصبة الأمم ليس جزءًا من القانون الدولي، إلا بصفته صيغة تعاقدية بين الدول الموقعة عليه، وبالتالي فإن أي مس بحقوق طرف غير موقع على ذلك العهد ليس ملزماً له، وهو غير مُلزم بالتأكيد لأي طرف دولي أو جهة دولية "دولة، اتحاد، منظمة دولية" أعلنت رفضها له، وهذا يشمل العرب بشكل عام والفلسطينيين بشكل خاص، خاصة أنه يمس حقوقهم الأساسية.

بناء على ما تقدم، فإن مسألة الانتداب التي استخدمت كشكل جديد من أشكال الاستعمار، ظلت محل شك فقهي ضمن القانون الدولي، بما يشمل ميثاق عصبة الأمم نفسه، الذي خرج عن معاهدة وستفاليا ١٦٤٨ التي يمكن اعتبارها أول صيغة دولية أكدت على مبدأ حق الشعوب بتقرير المصير ومبدأ سيادة الدول.

إن الغموض الذي احتوته فكرة الانتداب جعلته لا يصلح مكونًا أو مرجعًا قانونيًا يهتدى به، سواء من حيث جهة التفويض أو المدى والصلاحيات وطبيعة العلاقة بين دولة الانتداب والأقاليم المنتدب عليها، كما في مسألة السيادة ومعايير ومستوى التطور والنمو والزمن الذي تحتاجه الشعوب للإقرار ببلوغها قدرة الاعتماد على نفسها. فقد اعتبرت بعض النظريات أن كل ذلك متعلق بقرار دولة الانتداب، التي يمكنها أن تجعل الانتداب حالة مستمرة. بما يعني ديمومة صفة الانتداب وتبعية الإقليم تحت الانتداب للدولة المستعمرة، وذهب البعض إلى أن الجملة الأخيرة في الفقرة الثالثة من المادة ٢٢ ، أن دولة الانتداب تنوب عن عصبة الأمم، ما يعني أن السيادة عن تلك الأقاليم نقلت لعصبة الأمم نفسها ومنها للدولة المنتدبة .

كل ذلك الجدل أفقد موضوعة الانتداب القيمة المانعة الجامعة للنص القانوني، وظلت الموضوعة بأكملها موضوعة جدل ونقاش قانوني وفقهي ودولي، إلى أن حسم النقاش من قبل عصبة الأمم نفسها ومن الأمم المتحدة، التي حلت مكان عصبة الأمم ووضعت نظامًا مختلفًا سمي نظام الوصاية الدولية، مع أسس ومعايير أكثر دقة ووضوح، ومع أن الأمم المتحدة ورثت عصبة الأمم، إلا أنها لم ترث التزاماتها، ومع ذلك بقي نظام الوصاية، كما أن الأمم المتحدة نفسها، مثل سابقتها، لم تنج لغاية اليوم من الجدل القانوني حول الأهلية والصلاحيات في العديد من المجالات المتعلقة بالعلاقات الدولية .

الخلاصة

لم يكن لوعد بلفور لحظة صدوره أي قيمة قانونية، فهو عبارة عن تصريح فردي، موجه إلى شخص لا يتمتع بصفة التعاقد الدولي، إضافة إلى مخالفته للقواعد الآمرة في القانون الدولي ومعايير اعتماد المعاهدات الدولية. عملت بريطانيا على تغليف الوعد بالقيمة القانونية خلال مؤتمر باريس ١٩١٩ بعد إقرار صك الانتداب الذي نص على تنفيذه، وأقرته عصبة الأمم. وتابعت بريطانيا تعزيز قيمته القانونية خاصة في معاهدة سيفر وسان ريمو، غير أن تغييرات محدودة في ظروف الحرب مع الدولة العثمانية وصعود القوميين الأتراك إلى الحكم في تركيا، أجبر الحلفاء على إعادة المفاوضات معهم، وتغيير بعض المواد المجحفة بحق تركيا في معاهدة سيفر خاصة، واستبدالها بالمادة رقم ١٦ من معاهدة لوزان، مما أفقد وعد بلفور القيمة القانونية التي اكتسبها من خلال مصادقة عصبة الأمم على صك الانتداب. وظلت أهلية عصبة الأمم في المصادقة على ذلك الصك وعلى وعد بلفور محل شك وجدل قانوني، حيث اعتبر معظم فقهاء القانون الدولي مقررات مؤتمر باريس كلها، بما فيها قرار تأسيس عصبة الأمم نفسها وميثاقها، ليس أكثر من معاهدة دولية ملزمة لأطرافها ولا يترتب عليها أي إلزام لأطراف دولية أخرى .

الهوامش

١ محمد، السماك. قصة وعد بلفور. المستقبل – العدد ٤٥١٧– ١٢تشرين الأول – ٢٠١٢ ص ١٩

٢ يعقوب، أوس داود. نحو مؤتمر دولي لبحث مسؤولية بريطانيا عن ضياع فلسطين – دنيا الوطن – ١\١٢\٢٠٠٩

٣ عيسى، صلاح. صك المؤامرة، وعد بلفور. بدون ذكر الناشر وسنة النشر. ص ٣٣

٤ ساخار، ابرام ليون. تاريخ اليهود. (بالانجليزية) نيويورك، ١٩٦٧، ص ٣٦١

٥ نوردو، ماكس. ماكس نوردو إلى شعبه– استدعاء وتحد. (بالانجليزية) جمعية نوردو الصهيونية–أميركا، ١٩٤١، ص٥٢.

٦ ريتشارد كروسمان – أمة بعثت، ص ٢٧–٢٨. .

٧ هلبرن، بن. فكرة الدولة اليهودية. (بالانجليزية) بوسطن: جامعة هارفارد، ١٩٦٩، ص ١٦٣

٨ المرجع السابق ص ٢٨

٩ غنيم أحمد. الحدود أولاً. رام الله: دار الأفق، ٢٠٠٠، ص ٢٢

١٠ لويد جورج، ديفيد. الحقيقة حول معاهدات الصلح. (بالانجليزية)، لندن، ١٩٣٨، المجلد الثاني، ص ١١١٥

١١ وايزمان حاييم. التجربة والخطأ. نيويورك: شوكن، ١٩٦٦، ص ١٤٩

١٢ أسكويث، هربرت. (رئيس وزراء بريطانيا). ذكريات وتأملات ١٨٥٢–١٩٢٨(جزءان). (بالانجليزية)، لندن، ١٩٢٨.

١٣ أسكويث، هربرت إسكويث، مرجع سابق، الجزء ٢ ص ٧١ و ٧٨.

١٤ بريطانيا والقضية الفلسطينية – الموسوعة الفلسطينية – المجلد الأول – الطبعة الأولى – دمشق – ب –

١٥ سايكس، كريستوفر. مفترقات الطرق إلى إسرائيل. (بالانجليزية)، كولنز، ١٩٦٥، ص ٢٧

١٦ لويد جورج، ديفيد. مصدر سابق، ص ١١١٦ .

١٧ المرجع السابق ص١١٢١.

١٨ علوان، محمد يوسف. القانون الدولي العام . عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣ ، ص١١٣.

١٩ علوان، عبد الكريم علوان . الوسيط في القانون الدولي العام. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع ،٢٠٠٩ ، ص ٢٥٩ .

٢٠ علوان، عبد الكريم، مرجع سابق، ص ٢٧٥ .

٢١ علوان، عبد الكريم، مرجع سابق، ص ٢٧٧.

٢٢ اسكندري، احمد، وبوغزالة محمد ناصر. محاضرات في القانون الدولي العام. القاهرة، ١٩٩٨، ص ٩٦ .

٢٣ علوان، محمد يوسف، نفس المرجع السابق ،ص ١٦٠

٢٤ جواد محمد – المدخل إلى القضية الفلسطينية – مركز الدراسات الشرق الأوسط – الطبعة الرابعة ص ١٧٦

٢٥ غنيم أحمد. الحدود أولاً. رام الله: دار الأفق، ٢٠٠٠، ص ٢٥

٢٦ غنيم أحمد، مرجع سابق، ص ٢٥

٢٧ رسالة للشريف الحسين بن علي نيابة عن الحكومة البريطانية – الموسوعة الفلسطينية – تحت عنوان صك الانتداب.

٢٨ كتن، هنري. في ضوء الحق والعدل. (ترجمة وديع فلسطين)، لندن، ١٩٦٩، ص ٢٧١.

٢٩ حسين، غازي. القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني. بيروت، ١٩٨٥، ص ٢٥.

٣٠ الكيالي، عبد الوهاب. تاريخ فلسطين الحديث. بيروت ١٩٧٣ ص ١٣٣

٣١ الكيالي، عبد الوهاب – مرجع سابق ص ١١٥.

٣٢ المرجع السابق ص ١٣٣.

٣٣ الدسوقي، محمد كمال. الدولة العثمانية والمسألة الشرقية. القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٧٦. ص: ٤١٧.

٣٤ الكيالي، عبد الوهاب. سيفر، معاهدة، موسوعة السياسة، المجلد ٣، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت: سنة ١٩٩٣، ص ٤٠٣،

٣٥ عيسى، صلاح.صك المؤامرة، مرجع ذكر سابقًا، نص رسالة بلفور إلى روتشيلد، ص ٦.

٣٦ الكيالي، عبد الوهاب، مرجع سابق ، ص ٣٤.

٣٧ تعريف "عصبة الأمم"، موسوعة المعرفة – المجلد الثالث – مرجع سابق، وفق الحرف الأبجدي – ع

٣٨ الموسوعة الفلسطينية مرجع سابق The Covenant of the League of Nations Including Amendments adopted to December, 1924

٣٩ المرجع السابق.

٤٠ غنيم، أحمد، الحدود أولا،مرجع سابق ص ٢٥.

٤١ غنيم، أحمد، المرجع السابق، ص ٢٦.

٤٢ مفرج فؤاد، رسالة في الانتداب. بيروت: مطبعة صادر ، ١٩٣٣، ص ٩.

٤٣ المرجع السابق، ص ١٢.

٤٤ المرجع السابق، ص ١٤.

٤٥ المادة ٦ – صك الانتداب – الموسوعة الفلسطينية – مرجع سابق.

٤٦ المادة ٧ – المادة المرجع السابق – المجلد الأول، وفق التسلسل الأبجدي.

٤٧ المادة ٤ – صك الانتداب – المجلد الأول – المرجع السابق.

٤٨ المادة ٢ – صك الانتداب – الموسوعة الفلسطينية – مرجع سابق – المجلد الأول.

٤٩ المادة ١٧ – صك الانتداب– المرجع السابق.

٥٠ المادة ١٨ – صك الانتداب – المرجع السابق.

٥١ البيضاني، ابراهيم سعيد – السياسة الأميركية تجاه سورية. عمان: أمواج للطباعة والنشر، ٢٠١٥ ، ص ٢٩

٥٢ كتن، هنري – مرجع سابق، ص ١٧٢.

٥٣ المرجع السابق ١٧١.

٥٤ أحمد، وليد خالد. تأسيس العراق الملكي وتجربته البرلمانية تحت الانتداب البريطاني . كتابات – ٤–٢–٢٠١٣.

٥٥ أنظر موقع "الباحثون السوريون: مقال عنعصبة الأمم تاريخيا – تاريخ العلاقات الدولية. جامعة دمشق– كلية العلوم السياسية.

http://www.syr-res.com/article/6219.html